العدد (1676) السنة السابعة - الثلاثاء (15) كانون الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

زمن العصملي

عبد الزهرة المنشداوي

دائما ما يستخدم لفظ (زمن العصملي) على الأشياء القديمة والبالية او تلك التي تجاوزها الزمن وصارت نسيا منسيا فإذا أراد آباؤنا او أجدادنا التعبير عن تقديم شيء لا فائدة منه استخدموا ذلك اللفظ متبرمين.

ولقد استعنت بأحد الزملاء لمعرفة سر كلمة (العصملي) بعد ان اعتقدت بأنها ربما تعود لأحد ولات العراق الأتراك السالفين، فكان الرد بالقول انها تدل على فترة زمن حكم الدولة العثمانية للعراق وليس لوال بعينه مثلما نقول: (الوالي مدحت باشا او الوالي خليل باشا)، هناك (تصحيف) لكلمة عثماني ليلفظها العراقيون عصملي، ما يهم ان تلك الفترة تعد من اشد الفترات التي مرت على العراق ظلاماً وظلماً وجهلاً.

أتيحت لي الفرصة لأن ادخل إحدى دوائر الأحوال المدنية في بغداد والتقي بمديرها الذي تحدث لي عن زخم العمل وقلة الكادر والضغوط التي يعاني منها الموظف لديه.الذي جلب الانتباه ان مثل هذه الدائرة الحيوية التي تتعامل مع المواطن مباشرة في الموت والحياة تخلو من جهاز حاسبة يمكن ان يستعين بها الموظف على أداء عمله واختزال العديد من العمليات الزائدة إضافة الى تقليل الجهود من خلال الاستغناء عن الورق والقلم.

فكان ان نظر لي شزرا مؤكدا بان الاستخدام الأخير هو الأفضل والأكثر دقة،مع ان الكثير من المواطنين يشكون من مسألة الأخطاء الإملائية او المعلومات غير الدقيقة، وضياع العديد من الوثائق لدى من مثل هذه الدوائر، لا يتحمل تبعيتها الموظف بل يتحملها المواطن الذي يبدأ رحلة مراجعات الدوائر ويشرع بجمع المفقود ثانية.

الأجهزة الحديثة وخاصة أجهزة الكمبيوتر استخدامها في هكذا دوائر لا يمكن ان يستغنى عنه.ففيها مواصفات وتقنيات يمكن ان ينتفع منها الموظف والمواطن معا ومن مواصفاتها السرعة والدقة وتقليل الجهد المبذول الى أقصى الحدود.

اما ما ذهب اليه المسؤول مدار الحديث فيستنتج منه على ان من وكل اليهم المهمة لما زالوا من أولئك الذين ينتمون الى (زمن العصملي) وان عاشوا في زمن (بيل كيتس) صاحب شركة برامجيات (ما يكروسوفت) العملاقة، ولكن كما قيل الأحمق عدو ما يجهل.

وقد تبين ان هذا المدير عدو لدود لهذه الأجهزة ويعارض دخولها الى مملكته في هذه الدائرة الحيوية، قلم (القوبيا) والسجلات الضخمة القديمة وتقليب الأوراق للبحث عن اسما وإدراج معلومة عن مواطن ولد او توفي هي طريقته المثلى في العمل.اذن ليس من الغرابة مع وجود مثل هذا المسؤول الذي ان يشكو المواطن من تعطل مصالحه في دوائرنا الرسمية والقيام بين رحلات مكوكية بين هذا القسم او ذاك للتأكد من معلومة او الحصول تأييد.

احترام الوقت وتوفير الجهد على الطرفين يكمن في إيجاد من يؤمن بأن العلم وأجهزته وجدت لخدمة الناس وتقليل معاناتهم لا بالمسؤول الذي يعتبر جهاز الكمبيوتر بدعة مستحدثة (وكل بدعة حرام)لا لشيء، الا لانه لا يجيد استخدامه فيفرض ذلك على الغير ويحملهم أكثر ما يتحملون.

المواطن الآن يريد التغيير الذي يسمع به منذ ما يزيد على الست سنوات والذي يفهمه البعض على انه التغيير السياسي ليس غير في حين المقصود به الحياة العراقية بكل تفاصيلها لكي نصل الى الحالة التي تكون فيه الانجازات العلمية ميسرة لخدمة المواطن.

تقرير

العودة للزي الجامعي محل ترحيب الطلبة

صفية المغيري

الزي الموحد ميزة ايجابية..

في الأعوام السابقة كان هناك تسابق بين الطالبات في اقتناء كل ما هو جديد في عالم الأزياء واللهاث وراء صراعات الموضة، ليظهرن بها في أروقة الجامعات، وهذا الشيء لم يقتصر على الطالبات فحسب بل شمل الطلاب أيضا ليتنافسوا في ما بينهم على متابعة آخر صرخات الموضة في عالم الأزياء والتباهي في ارتدائها.. ولكي يعود الجو الجامعي العلمي والمعرفي إلى سابق عهده فمن الضروري العمل بنظام الزي الجامعي الموحد لتعود للطالب الجامعي ميزته ومكانته الاجتماعية وبالتالي تنتهي عروض الأزياء الي أضعفت شخصيته ونأت بالجو الجامعي عن إطاره العلمي والمعرفي.

ومع العام الدراسي الجديد دخلنا أروقة الجامعات لنقف على أراء الطلبة في تطبيق نظام الزي الموحد وأثاره الايجابية داخل وخارج الجامعة:

الطالبة علياء عبد الحسين (كلية الشريعة) تقول: أن العودة للزي الموحد خطوة لتحقيق الحشمة والوقار للطالبة المتعلمة.

اما الطالب سامر عبد الكريم (كلية الهندسة) فيذكر: الزي الموحد ظاهرة ايجابية وجيدة يجب الالتزام بها لأنها تلغي الفوارق الطبقية بين الطلبة، وأيضا تعطي للطالب شخصيته التي تميزه عن بقية الشرائح الأخرى داخل وخارج الجامعة.

بينا ذهبت الطالبة بسمة محمد (كلية التربية) الى القول: أن تطبيق الزي الموحد سيقضي حتما على ظاهرة سلبية حولت أروقة الجامعات إلى دور لعرض الأزياء ويقضي، كذلك على حال البهرجة داخل الحرم الجامعي.

الطالبة ناهده إبراهيم (كلية اللغات) دراسات مسائية لها رأي مختلف اذ تقول: لاشك في أن الزي الموحد ظاهرة ايجابية وصحيحة، ولكن هناك مسالة يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار وتخص طلاب الدراسات الجامعية فان اغلبهم موظفون، ومن الصعب عليهم ارتداء الزي الموحد فيجب أن يطبق بشكل مرن وليس قسريا في الدراسات المسائية.

الطالب علي عبد الحسين (كلية الإدارة والاقتصاد) قال: أن في تطبيق الزي الموحد عودة للروح الجامعية التي افتقدناها في السنوات السابقة لأنه يحافظ على تقاليد الحرم الجامعي ويظهر الطالب بشكل لائق كما يعين الجامعة على تمييز طلابها عن الغرباء الذين يسببون مشاكل وإشكالات داخل الجامعة.

ولنا قول: أن وسائل الإعلام مدعوة للقيام بحملة إعلامية مكثفة لتوضيح أهمية تطبيق الزي الجامعي الموحد لما له من مردودات اقتصادية واجتماعية وتربوية والتعاون في إجراءات التطبيق من قبل عمادات وأساتذة الجامعات منذ بداية العام الدراسي وحتى نهايته مع الأخذ بنظر الاعتبار مسالة الموظفين من يواصلون الدراسات المسائية وعلى الجامعة النهوض بالدور التربوي ومتابعة الطلبة داخل أروقة الجامعة، كذلك هناك ملاحظة يوجب ان لا يفوتنا ذكرها وهي ان البعض من منتسبي الجامعات (الحرس الجامعي) أوكلت اليهم مهمة مراقبة الطلبة ممن لا يلتزمون بالزي اتخذوا من هذه المهمة وسيلة ضغط وتعسف في التعامل مع الطالب لذلك دائما ما تنشا مشاكل بين الطرفين وباعتقادنا ترك هذه المهمة للأستاذ في القاعة او لعمادة الكلية أفضل من اللجوء الى الحرس الجامعي الذين يحاول بعضهم استغلالها شخصياً لغرض السيطرة، لذلك سبق لهذه الصفحة وان تطرقت للموضوع ووجدت التفهم من وزارة التعليم الحالي ووضعت الحلول المناسبة، كما وردنا منها برسالة مبعوثة للصفحة.

شكاوى

يطالب دائرة المحاربين بتفهم قضيته

اني المواطن المعوق (عبد الصاحب شهاب احمد) من مواليد ١٩٦٠ وكان العوق الذي ابتليت به من جراء الحرب العراقية الإيرانية إضافة الى كوني أعاني من فتق مغبني وتضخم البروستات وتحدد جزئي في حركة دوران محور الساعد الأيسر وقد تم تقدير نسبة العجز الذي أعاني منه بدرجة ٧٥٪ وفق تقرير لجنة تقدير نسبة العجز والعطل في وزارة الصحة و من المتضررين من سياسة النظام السابق كوني من الكرد الفيلية.

قدمت أكثر من ٢٧ طلبا للنظام السابق دون ان يتم الالتفات الى معاناتي.بعد التغيير استبشرت خيرا وتقدمت بطلبات متعددة لإنصافي الى السفير بول بريمر في حينه والى وزارة حقوق الإنسان التي قامت بمفاتحة وزارة الصحة من اجل تقدير نسبة العجز مرة أخرى لفقدان الأوليات نتيجة عمليات السرق والنهب والحرق التي طالت دوائر الدولة وقد قدر من اللجنة ب٦٠٪ وعارضت دائرة شؤون المحاربين ومديرية التقاعد تقرير اللجنة بدعوى التزوير فيه.

في هذا الوقت أعيش ظروفا صعبة نتيجة للعوز المادي وعدم وجود مصدر عيش يمكن ان أسد به احتياجاتي اليومية إضافة الى ثمن العلاج الذي يتوجب علي توفيره وتكاليف الإيجار، لذلك أطالب بحل مشكلتي وإنقاذي من الظروف المعيشية الصعبة من خلال تفهم دائرة التقاعد لما أعانيه.. مع التقدير.

منطقة السيدية ومشكلتها مع الحواجز

يطالب العديد من المواطنين من سكنة منطقة السيدية بضرورة العمل على إيجاد منافذ إضافية للمواطنين بعد ان أصبح المواطن فيها لا يستطيع الوصول الى الشارع العام الا بعد لف ودوران لكي ينفذ من طوق الحواجز الكونكريتية التي تلف المنطقة مع اننا لا ننكر الفائدة التي جنيناها من هذه الحواجز التي لعبت دورا فاعلا بالحد من نشاط هجمات المجرمين والإرهابيين،علما بأن هناك مواطنين في أكثر من ست محلات يشكون من هذه المشكلة ويطالبون بزيادة المنافذ.

عنهم أبو تغريد

اشارة

احذر اسطوانة الغاز!

تطلعنا بعض الصحف اليومية وهي تحمل إعلاناً صادراً عن وزارة النفط وبالتحديد (شركة تعبئة الغاز) تحذر فيه المواطن من دخول اسطوانات بمواصفات حددتها ضمن الإعلام من كونها لا تحمل شروط السلامة مما يجعلها قابلة للانفجار.

البعض منا يعلم ما يعني انفجار قنينة غاز ومدى الخطر الذي تشكله على المستخدم لاسيما وانها موجودة في بيت كل مواطن عراقي.

بطبيعة الحال ان انفجارها لا يقل خطورة على أفراد العائلة من انفجار اخطر الأسلحة المستخدمة الآن في قتل العراقيين من قبل المجاميع الإرهابية.

ويرى المواطن في ان هذه القنينة المتفجرة كان من الأجدى معالجة خطرها من خلال أجهزة المراقبة ودوائر التقييس والسيطرة وتحذير المتجارين بها والعمل على جمعها من الأسواق وحتى مساءلة من يتعامل بها قانونيا كونها خطرا داهما يضاف الى الأخطار التي تواجه المواطن في الشارع ولم تبق له مساحة أمان يمكن ان يأوي اليها اذا كان الامر مع هذه القنينة بهذا الحال.

نعتقد ان علاجها لا يمكن ان يعالج بطريقة الإعلان (مدفوع الثمن) بقدر ما يشمل الإجراءات التي ذكرناها والى ضرورة إشراك وزارتي الداخلية والدفاع لدفع الشر عما يحيق المواطن من خطر داهم.

المحرر

رسالة العدد

أين حقي في البرلمان؟!

الى/جريدة المدى الغراء

م/ أين حقي في البرلمان

الكل يعرف أسلوب عمل البرلمان وكيف توزعت كراسي البرلمان لممثلي الشعب بمعدل كل(١٠٠) الف نسمة يمثلهم نائب واحد، والمواطن مراقب سياسي جيد يعرف كل المكشوف والمستور في اللعبة السياسية وتوجهات أعضاء البرلمان فيما اذا كانت لمصلحة الوطن او مصالح حزبية او شخصية..

ولكن نحن كمواطنين من حقنا ان نعرف أداء كل عضو في البرلمان من خلال حضوره جلسات البرلمان التي تتم فيها مناقشة قوانين وأمور تخص مستقبل الوطن والمواطن، ونطالب بتقديم عرض يشمل عدد جلسات البرلمان منذ تشكيله ولحد اليوم يستعرض فيها حضور أعضائه وخاصة الجلسات المهمة التي تناقش قضايا ساخنة تهم البلد في تشريعات القوانين.

نحن المواطنين من حقنا ان نعرف مستوى الأداء لكل نائب ومدى اهتمامه بالوطن والمواطن، نحن انتخبناهم لتمثيلنا وليس للإقامة في دولة أجنبية او عربية يتمتعون بكل الامتيازات من رواتب وامتيازات أخرى، ضاربين بمصلحة الوطن عرض الحائط ويكتفون بالتصريحات النارية في وسائل الإعلام.

نريد ان يزاح النقاب عن هؤلاء وخصوصا من يريد ان يرشح نفسه للمرة الثانية. كما نطالب البرلمان بان يصدر منشورا في الصحف المحلية يتناول نشاط البرلمان ليتسنى للمواطن معرفة من الغائب ومن الحاضر، نريد ان نضع رقابة حقيقية تبدأ من تحت قبة البرلمان ونزولا الى أداء الشرطي في الشارع.. فإذا أردنا ان نبني دولة مؤسسات تحترم الجميع يجب ان يمنح المواطن حق الرقابة والمحاسبة لمن يخل في أداء واجباته من هذا النائب او ذاك، لنرفع شعار القانون فوق الجميع.

لم تعد لدينا أية ثقة تجاه المسؤول وصرنا نشك في ولائهم للوطن، كما ليس من حق أي مسؤول التجاوز على حقوق الناس او استفزازهم من خلال تصرف مواكبهم التي باتت لا تقيم وزنا لمشاعر الناس.

ايها النواب.. انا مواطن بسيط جدا مازلت ادفع أخطاءكم من خلال ضعف إجراءاتكم بعد كل حدث دام تشهده بغداد.. نحن البسطاء نكسب رزقنا يوميا فيما نتوقف لساعات في طوابير أمام السيطرات للتفتيش، الأمر الذي يفرحنا على الرغم من ان ذلك يقتطع من وقت أرزاقنا، ولكن مايؤلمنا حقا نتفاجأ بمرور مواكب المسؤولين من دون رقابة او مساءلة وبسيارات مظللة وهي تمارس شتى المزعجات للمواطن لغرض المرور الصاروخي وحماياتهم مدججين بالسلاح.. فهل هذا من الوطنية بشيء وهل امسى المواطن غير وطني؟ نحن لا نسمح لأي كائن من يكون ان يزايد على وطنيتنا وهي دعوة للجميع بمراجعة النفس وخاصة المسؤولين، ومن ثم التساؤل من هو الوطني الحقيقي؟

المواطن
طالب جبار رسن
المهنة/كاسب

حديث الصورة

الزنبيل وعربة الخشب

الصورة التي التقطتها عدسة وكالة الأنباء لحدث عراقي وهو يتعامل مع صاحب (أسطول) من العربات الخشبية التي تستخدم في أسواق وشوارع متعددة في بغداد لنقل البضائع والسلع وهي ظاهرة كانت سائدة منذ خمسينيات القرن الماضي في العراق ولكنها عادت لتظهر ثانية متزامنة مع فرض الحصار الاقتصادي على العراق أبان فترة تسعينيات القرن الماضي أيضاً.

هذه الصورة تذكرنا بشريحة حمالي أسواق الشواكة في جانب الكرخ ومن الذي نذكره على هذه الشريحة التي كافحت بشرف من اجل لقمة العيش التي كانت مطلب المواطن والتي ليس من السهولة الفوز بها آنذاك الا بشق الأنفس ولكن مستخدم عربة الخشب كان الى جانبه حمال آخر تختلف وسيلته من خلال استخدام زنبيل (العلاكة) المصنوعة من سعف النخيل التي اختفت تماما ولم نعد نراها لا لدى الحمال ولا لدى ربة البيت الراقية لشيوع استخدام الأكياس المصنوعة من البلاستيك.. نتمنى لهذه العربة الخشبية ان تختفي أيضاً وتستبدل بالة نقل حديثة لا تجهد حمالنا المكافح الذي هو عنوانا للكفاح العراقي للوصول الى حياة اقل قسوة.

كاريكاتير..... عادل صبري